

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

**منشور مالي رقم (٦) لعام ٢٠١٩م
بشأن استقلالية وحدات التدقيق الداخلي بالشركات المملوكة
للحكومة بالكامل/التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد عن (٤٠%)**

أصحاب المعالي/ السعادة/ الأفاضل
الموقرين/ المحترمين
رؤساء واعضاء مجالس الإدارة في الشركات المملوكة للحكومة بالكامل/التي تساهم فيها الحكومة

بالإشارة إلى المنشورات المالية والتعاميم الصادرة من وزارة المالية في إطار الجهود المبذولة لتطوير ورفع كفاءة الأداء في الشركات المملوكة للحكومة بالكامل/التي تساهم فيها الحكومة بنسبة تزيد عن (٤٠%) .

وحيث أن وحدات التدقيق الداخلي بالشركات تختص بصفة أساسية بالآتي:

- التأكد من كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي وتقييم كفاءة إدارة المخاطر .
- التحقق من تطبيق الأنظمة واللوائح المالية والضوابط الرقابية المعتمدة لحماية أصول وأموال الشركة .
- مراجعة المخالفات والتجاوزات التي تقع في الشركة وإعداد تقارير عنها .
- التأكد من الالتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة من الجهات ذات العلاقة .
- مراجعة مسودة القوائم المالية وإبداء الملاحظات عليها - أن وجدت - .
- تنفيذ خطة التدقيق الداخلي السنوية وإعداد التقارير عن سير العمل في الشركة .

Sultanate of Oman

Ministry of Finance

Muscat



سلطنة عمان
وزارة المالية
مسقط

(٢)

عليه تود وزارة المالية توجيه عناية كافة الشركات المذكورة على ضرورة الالتزام بالآتي:

- أن تكون لوحدات التدقيق الداخلي الاستقلالية الكاملة دون تدخل من قبل أي مستوى من الإدارة التنفيذية بالشركة .
- تمكين وحدات التدقيق الداخلي من ممارسة كافة الاختصاصات والصلاحيات التدقيقية والرقابية المناطة بها كاملة دون انتقاص ومساعدتها على القيام بواجباتها ومسؤولياتها .
- أن يكون لدى وحدات التدقيق الداخلي صلاحية غير مقيدة لضمان إطلاع المدققين الداخليين على جميع المستندات الخاصة بكافة الأنشطة ، والسجلات ، والوثائق والأصول والممتلكات والأنظمة الإلكترونية ، والاتصال المباشر بكافة المستويات الإدارية بما يمكنهم من أداء مهامهم على أكمل وجه ، وتوفير جميع ذلك لهم حال طلبه .
- أن تكون تبعية وحدة التدقيق الداخلي مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة في جميع شؤونها .

وتؤكد وزارة المالية على الجميع للتعاون والالتزام بما ورد أعلاه تحقيقاً للصالح العام وحماية للمال العام .

درويش بن اسماعيل بن علي البلوشي
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية



صدر في: ١٧ / ١ / ١٤٤٠ هـ
الموافق: ١٧ / ٩ / ٢٠١٩ م

رقم: ٢٠١٩/٩/١٧ - مسقط - عمان